منطلقات أساسية لفكرة معايير جودة الدولة

– للدولة **وظائف** متعددة منوطة بها، تندرج ضمن مجالات محددّة. وللتعرف إلى مستوى أداء الدولة لوظائفها علينا أولا ضبط تلك المجالات، وتحديد فروعها (تحت المجال).

– يمكن تعريف **المجالات** بأنها التخصصات الكبرى التي تؤدي الدولة وظائفهامن خلالها، وذلك عبر مكوّناتها المختلفة سواء منها الحكومية أو المجتمعية أو التشريعية..

– بإمكاننا مبدئيا إدراج وظائف الدولة ضمن **المجالات** الآتية:

١) مجال السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلام)
٢) المجال الاجتماعي (يشمل الاقتصادي والسياسي)
٣) المجال العلمي (يشمل الثقافي)
٤) مجال الإداراة المحلية (الحوكمة) (يشمل البنى التحتية – الخدمات العامة)
٥) مجال منظمات المجتمع المدني (يشمل الوقف)
٦) المجال الأمني (يشمل العسكري)
٧) مجال الرقابة (يشمل القيمي والأخلاقي والديني)

– **الجودة الشاملة في الدولة** هي مجموعة من المعايير والخصائص التي ينبغي توفرها في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

– إن تقييم أداء الدولة في أي مجال من المجالات يجب أن يستند إلى جملة من **المعايير** المعبّرة عن حالة ذلك المجال، غير أن تلك المعايير لا يمكن أن تعطي صورة دقيقة للتقييم، وبالتالي لا تكفي وحدها للحكم على الأداء، ومن هنا توجّب اللجوء إلى **مؤشرات** تخضع المعايير للملاحظة والتمييز انطلاقا من **قياس** تلك المؤشرات وحساب قيمها.

– **المعيار** هو خاصية عامة ومجرّدة من خصائص أي مجال من مجالات وظائف الدولة، تقدم أساسا موثوقا يقوَّم وفقه أداء الدولة في هذا المجال، وتظهر حالته وفق مكوناته. وهو مأخوذ من المعنى اللغوي الذي يعني النموذج المتحَقَّق أو المتَصوَّر لما ينبغي أن يكون عليه الشيء. ويمكن تعريفه بأنه نموذج للأداء يحدّد بمعرفة أفراد أو هيئات علمية ومهنية متخصصة، وتأتي صياغة المعيار لكي تعبر عن محتوى علمي وعملي.

- **معايير المعايير**: الأوصاف المطلوبة في المعايير:

- **الأخلاقية**: الانسجام مع القيم العامة المشتركة المتعارف عليها على المستوى الإنساني الحضاري.
- **الوضوح**: استخدام الألفاظ المعبرة بدقة، والصياغة المناسبة التي يسهل معها الانتقال إلى إجراءات عملية.
- **التركيز**: الإيجاز غير المخل بتحقيق الغرض المقصود، والبعد عن الاستطراد وإيراد التفاصيل التي لا تجدي.
- **الانسجام**: وجود الاتساق الداخلي على مستوى المجالات والمعايير والمؤشرات بما يضمن الشمول من جهة وعدم التكرار من جهة أخرى. ووجود الاتساق الخارجي الذي يأخذ بعين الاعتبار تركيبة المجتمعات المعاصرة ونظام المجتمع الدولي والعلاقات الدولية.
- **الشمولية**: عدم إغفال أي عنصر يمكن أن يسهم في تقويم الأداء.
- **الموضوعية**: في اختيار ما يصلح أن يكون معيارا في كل مجال من المجالات، وفي تثقيل المعايير حسب إسهامها الفعلي في التعبير عن جودة الأداء، ويمكن هذا عن طريقة استعمال مبدأ التشاركية في الاختيار والتثقيل، بدعم من شرائح متخصصة ذات خبرة عالية في المجالات المراد معايرتها.
- **المرونة**: بحيث يمكن تطبيقها على مؤسسات مختلفة.
- **التطوير المستمر**: مراعاة إمكانية الاستمرار في إدخالات التحسينات على المعايير بناء على المواكبة الدائمة للمستجدات.
- **إمكانية الانضباط بمؤشرات**: بحيث يمكن انضباط المعايير بمؤشرات واضحة تكون قابلة للقياس.

- **المؤشر** هو ما يمكن استخدامه للتمييز بين حالة وأخرى، أو ما يمكن استخدامه للتمييز بين الجيد وغير الجيد، وهو قابل للقياس، إما بالنسبة لنموذج كمي أو نوعي أو باللجوء إلى مرجعية متفق عليها. ويمكن القول إنه علامة نوعية أو كمية يمكن ملاحظة حالتها ضمن أي معيار، تحت أي مجال من المجالات.

- **قياس المؤشر**: تمثيل الخصائص بأرقام وفقًا لقوانين معينة.

المجال: مكوِّنات الدولة.

المعيار: المواصفات النموذجية لكل مجال.

المؤشر: عمليات إجرائية يمكن ملاحظتها وقياسها للتحقق من توفر المعيار.

– الحاجة إلى وثيقة معايير جودة الدولة:

- الحاجة إلى المعايير من أجل التطوير ورفع مستوى الأداء.
- الحاجة إلى المعايير للمفاضلة بين الدول على أساسها.
- الحاجة إلى المعايير كإطار مرجعي تنبني على أساسه المؤشرات.
- الحاجة إلى المعايير من أجل المساءلة على أساسها.
- الحاجة إلى المعايير لتوفير الشفافية والموضوعية في الحكم على مستوى الأداء.

– توصيف النموذج البحثي، يتضمن:

- الاستناد إلى تعريف محدد لمفهومي : المعيار والمؤشر
- مقدمة تأصيلية لكل بحث
- تقديم المعايير بمقاصدها و تأصيلها
- تقديم المؤشرات بمقاصدها و تأصيلها
- تقديم صيغة لحساب المعايير والمؤشرات
- شروط فنية للبحث:
  - عدد الكلمات: لا يتجاوز ١٠٠٠٠
  - طريقة التوثيق: ترفق للباحثين مع البحث النموذجي.
  - المصادر والمراجع: يجب أن تكون متنوعة: تراثية للتأصيل، ومعاصرة أكاديمية متعلقة بموضوع البحث.

نموذج حساب المؤشرات والمعايير:

المعيار	التأصيل والمقصد للمعيار	المؤشر	التأصيل والمقصد للمؤشر	طريقة القياس (معامل المؤشر: ١-٣)	قيمة المؤشر ١-١٠	قيمة المعيار	ملاحظة
مع ١	يشمل الاستدلالات العلمية والفقهية والتاريخية ويأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة	مؤ ١					
		مؤ ٢					
		مؤ ٣					
		مؤ ٤					
		مؤ٥					

مثال المعيار: تطور التعليم العالي: من مؤشراته: عدد الجامعات إلى عدد السكان (١/٠٠٠ ٧٠) معامله ٣

فإذا حققت دولة ما ١/ ٠٠٠ ١٠٠، تكون قيمة المؤشر ٧

وتكون قيمة المعيار = [(قيمة المؤشر × معامله) + (٩ × ١)] ÷ ٤ معاملات

أي قيمة المعيار هنا = [(٧× ٣) + (٩ × ١)] ÷ ٤ = ٧,٥

نحو إنشاء مؤسسة معايير جودة الدولة

- **الهدف النهائي**: إنشاء مؤسسة: معايير الجودة الشاملة للدولة. تكون لها مصداقيتها من خلال المعايير التي تتبناها بمؤشراتها وطرق قياسها. وتصدر تقارير سنوية بهذا الخصوص لتقويم أداء الدول التي يتقرر دخولها في المشروع.
- إمكانية **تبعية** المؤسسة مستقبلا: منظمة التعاون الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، الأسكوا..
- **المرحلة الأولى**: مرحلة تمهيدية لإنشاء المؤسسة تمتد عاما كاملا، ينتهي بإشهار المؤسسة. تتضمن تأسيس الأمانة العامة والمكتب التنفيذي ومجلس الأمناء.
- تأسيس **المكتب التنفيذي لمؤسسة معايير جودة الدولة**: أعضاؤه:

م	الاسم	الصفة	المجال المسؤول عنه
١	فراس مصري	رئيس المكتب	مجال الإدارة المحلية
٢	عبد الرحمن ددم	أمين سر المكتب	المجال الاقتصادي
٣	محمد عكوش	سكرتير تنفيذي	المجال الاجتماعي
٤	حازم لطفي	عضو	المجال الأمني والرقابي
٥	عبد الله عتر	عضو	مجال السلطات والمجال العلمي
٦	محمد نور حمدان	عضو	المجال السياسي
٧	شكري إدريس	عضو	مجال المنظمات الأهلية

مهام المكتب التنفيذي لمعايير جودة الدولة:

- كل عضو من أعضاء المكتب التنفيذي يختار مساعدَين اثنين من الباحثين المتخصصين ليقوما معه بالمهمام المترتبة عليه.
- تحديد المجالات الفرعية للدولة التي تندرج تحت الأساسية، مصدرة بمقدمة تأصيلية مقاصدية عامة.
- استخلاص المعايير والمؤشرات من الأوراق المشاركة بعد إعادة صياغتها وإرسالها من قبل المشاركين.
- الحرص على المقدمات التأصيلية والمقاصدية للمعايير والمؤشرات.
- تصنيف المعايير ضمن المجالات، والمؤشرات ضمن المعايير.
- إدراج صيغ مقترحة لحساب المؤشرات (الكمية والنوعية).
- تنقيط (تثقيل) المعايير والمؤشرات.

- اقتراح الكتابة في مجالات أخرى للدولة لم يتم تغطيتها في المؤتمر بناء على النقص الذي سيتكشف بعد تحديد المجالات الأساسية والفرعية.
- اقتراح اختيار مجموعات دراسية في كل دولة من الدول تتواصل بعناصر ميدانية لجمع المعلومات التخصصية التي تمكن من قياس المؤشرات. وذلك في مرحلة متقدمة بعد الانتهاء من وثيقة المعايير، وعرضها على منظمة دولية لتتبنى مؤسسة معايير جودة الدولة.
- إنشاء موقع تفاعلي إحصائي يمكنه تحديث المعلومات الإحصائية، تتم تغذيته بالمعلومات الواردة من العناصر الميدانية.
- إعداد اللائحة الداخلية لمشروع معايير جودة الدولة.

- **تأسيس مكتب الأمانة العامة:**

م	الاسم	الصفة
١	د. محمود مصري	الأمين العام
٢	د. مهند العلام	نائب الأمين العام
٣	أ. عبد الله عتر	سكرتارية الأمانة العامة
٤	أ. عبد الرحمن ددم	إدارة الحسابات

مهام مكتب الأمانة العامة:

- متابعة سير أعمال المكتب التنفيذي.
- تنسيق العمل بين المكتب التنفيذي ومجلس الأمناء.
- تفعيل التواصل بين أعضاء الأمانة العامة والمكتب التنفيذي ومجلس الأمناء من جهة، والمشاركين في المؤتمرات الثلاث من جهة أخرى، من خلال: غرفة تواصل واتساب أو تيلغرام أو عناوين البريد الالكتروني.
- القيام بالمراسلات المطلوبة.
- الدعوة إلى الاجتماعات.
- تنظيم المؤتمرات وورشات العمل والبرامج ذات الصلة حال الحاجة إليها واقتراح الرعاية لها.
- طباعة كتب المؤتمرات الثلاثة.
- تحرير وثيقة جامعة حول: رؤية الدولة من منظور إسلامي، اعتمادا على المؤتمرات الثلاث، والسعي إلى الحصول على موثوقية مرجعية للوثيقة المعدّة من خلال التواصل مع علماء العالم الإسلامي.
- متابعة الجدول الزمني لتنفيذ مشروع مؤسسة معايير جودة الدولة.

- **تأسيس مجلس الأمناء:**

م	الاسم	الصفة
١	د. رجب شنتورك	رئيس المجلس
٢	د. عبد القادر السماري	نائب الرئيس
٣	د. محمود مصري	عضو
٤	د. مهند العلام	عضو
٥	د. عبد المجيد النجار	عضو
٦	د. عبد السلام البلاجي	عضو
٧	د. محمود أبو الهدى الحسيني	عضو

يضم المجلس مستقبلا أعضاء جدد يراعى فيهم:

- تمثيل أكبر من الدول الإسلامية.
- تغطية الخبرات في المجالات المختلفة.
- وجود باحثين متخصصين.
- وجود علماء شرعيين.
- وجود الرموز والمرجعيات.
- وجود عضوات وشباب في المجلس ما أمكن.

مهام مجلس الأمناء:

- رسم السياسات العامة للمكتب التنفيذي.
- التواصل من أجل إيجاد منظمة كبيرة تتبنى مؤسسة معايير جودة الدولة.
- تدقيق أعمال المكتب التنفيذي.

- **الجدول الزمني لبرنامج العمل الحالي:**

م	العمل	المسؤول	تاريخ الإنجاز
١.	إرسال محضري ورشة العمل وفكرة مؤسسة معايير جودة الدولة للأعضاء	مصري	٢٠١٥/٧/١
٢.	نموذج بحث للمؤتمر ٣ لإرساله كبحث نموذجي للمشاركين مع نموذج استمارة معيار	السماري	٢٠١٥/٨/١
٣.	مراسلة الأعضاء لطلب البحوث	مصري	٢٠١٥/٩/١
٤.	إعداد اللائحة الداخلية للمشروع	فراس	٢٠١٥/١٠/١

٥.	آخر موعد لتسليم البحوث	المشاركون	٢٠١٥/١٠/١
٦.	اجتماع اسكندرون لإعادة النظر في المشروع من خلال هذه الورقة، ووضع تفصيلات لسير العمل	حسيني	٧، ٨/١١/٢٠١٥
٧.	إنهاء عمل المكتب التنفيذي في إعداد المعايير والمؤشرات استنادا للبحوث المرسلة	المكتب التنفيذي	٢٠١٥/١/١
٨.	إصدار قائمة بالبحوث التي لم تستوف بالمؤتمر والتي يجب تغطيتها بمؤتمر جديد بناء على الانتهاء من إعداد المعايير، والإعلان عن مؤتمر أو ورشة عمل لتغطيتها	المكتب التنفيذي	٢٠١٥/١/١٥
٩.	تدقيق الاستمارات	مجلس الأمناء	٢٠١٥/٢/١٥
١.	إقامة المؤتمر (أو ورشة العمل) التكميلي الرابع	الأمانة العامة	٢٠١٦/٤/١
٢.	إصدار الوثيقة الأولية	الأمانة العامة	٢٠١٦/٤/١٥
٣.	ورشة عمل حول الوثيقة الأولية	الأمانة العامة	٢٠١٦/٥/١٥
٤.	تدقيق الوثيقة بتكليف خبراء	الأمانة العامة	٢٠١٦/٦/١٥
٥.	إصدار الوثيقة النهائية	الأمانة العامة	٢٠١٦/٨/١٥
٦.	عرض الوثيقة على المنظمات المعنية	مجلس الأمناء	٢٠١٦/٨/١٥
٧.	إشهار المؤسسة	الأمانة العامة	٢٠١٦/٩/١٥
٨.	إصدار أول تقرير سنوي	الأمانة العامة	؟؟؟

الكلفة التقديرية اللازمة للمشروع لتغطية السنة التحضيرية:

- تغطية تكلفة الدراسة من قبل المكتب التنفيذي التي سوف تكون على ثلاثة أشهر، وتقدر (بعد استشارة أعضاء المكتب بـ ١٢٠٠ دولار شهريا للمجموعة الواحدة. أي: ١٢٠٠ × ٧ مجموعات × ٣ أشهر = ٢٥٢٠٠ دولار.
- تغطية بطاقات الطائرة لاجتماع الشهر الثامن في اسكندرون لأعضاء مجلس الأمناء.
- تغطية تكلفة المؤتمر الرابع، مع اجتماع مجلس الأمناء على هامش المؤتمر: حوالي: ١٠٠٠٠ دولار تقريبا.
- تغطية ورشة عمل حول الوثيقة التي سيتم إعدادها: ٥٠٠٠ دولار تقريبا.
- إصدار كتاب المؤتمر الثالث: ١٠٠٠ دولار.
- إعادة إصدار المجموعة الكاملة بعد إضافة المداخلات: ١٠٠٠٠ دولار (طباعة وترجمة وتفريغ المداخلات).
- مجموع الكلفة التقديرية: ٥٥٠٠٠ دولار تقريبا، خلال السنة التحضيرية.